



الأمم المتحدة

Distr.

GENERAL

E/CN.15/1997/8/Add.1

8 April 1997

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة السادسة

فيينا ، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ١٩٩٧

البند ٦ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة عبر الوطنية

تهريب المهاجرين غير الشرعيين

التدابير الرامية إلى مكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين

تقرير الأمين العام

اضافة

١ - تقدم هذه الاضافة إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية المعلومات الإضافية الواردة من الحكومات حتى ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧ ، وبذلك تحدث تقرير الأمين العام عن التدابير الرامية إلى مكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين (E/CN.15/1997/8). وهي تلخص الردود الواردة من ٨ دول ، وبذلك يصبح مجموع عدد الدول التي أسمحت في سلسلة تقارير الأمين العام بشأن هذا الموضوع ٨٢ دولة ، وهذا عدد كبير نسبيا .

. E/CN.15/1997/1

*

٢ - وقد قدمت الدول التالية معلومات عن القوانين الجنائية التي سنت مؤخرا لمكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين : إسبانيا وجزر كوك وجمهورية كوريا وسلوفاكيا وكوبا وكولومبيا والكويت ومصر . كما قدمت ثلاثة منظمات حكومية دولية تقارير بشأن هذا الموضوع وهذه المنظمات هي المنظمة البحرية الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

٣ - أفادت جزر كوك بأنه لم تحدث بعد أي حالة في البلد يمكن أن تعتبر حالة تهريب مهاجرين . وأشارت إلى أنه قد عثر في سفن عدة مرات على أشخاص مسافرين خلسة لكنهم أعيدوا إلى أوطانهم على نفقة مالكي هذه السفن . وذكرت أن قانون ٧٢/١٩٧١ بشأن الاقامة والمغادرة (قانون الهجرة) يسري على هذا الفعل الذي يسمى بخولا غير شرعى . وأفادت بأنه قد أدخل مؤخرا على هذا القانون تعديل بشأن اللاجئين ، لا يسمح في نفس الوقت بأي مطالبة بالحصول على الوضع القانوني لللاجئ في جزر كوك .

٤ - أفادت كوبا بأن تدابيرها المحكمة الخاصة بمراقبة الحدود قد ردعت التجارة المنظم بالمهاجرين غير الشرعيين . وذكرت أن قانونها الجنائي يعاقب بغرامة على بخول البلد أو مغادرته بصورة غير مشروعة وعلى تزوير الوثائق . وأشارت إلى أن كوبا ليست نقطة عبور ولا قاعدة عمليات للهجرة غير المشروعة إلى نقاط مقصودة في دول أخرى .

٥ - أفادت مصر بأنه على الرغم من أنها غير متأثرة بظاهرة الهجرة غير المشروعة فإنها قد اتخذت مع تلك الاحتياطات الالزمة لحماية حدودها . وأشارت إلى أنها يقتضي بصفة خاصة لاكتشاف حالات السفر بصورة غير مشروعة ووثائق السفر غير الشرعية . وذكرت أنها تستخدم نظاما محوسبا تحفظ فيه بسجلات تفصيلية لدخول وخروج الأجانب ، وأنها تتخذ تدابير لمنع الرعايا المصريين من الهجرة بصورة غير مشروعة . وصرحت بأنه يشترط على المواطنين الراغبين في السفر إلى الخارج الحصول على تأشيرات بخول البلدان المقصودة ، وأنه يشترط بالمثل على الأجانب الراغبين في بخول مصر الحصول على تأشيرة بخول .

٦ - أفادت الكويت بأنها قد كثفت تدابيرها الأمنية وما لديها من نظم إنذار لمنع ورصد عمليات التسلل عبر الحدود عن طريق البحر أو الجو أو البر . وذكرت أنها تستخدم نظما وتكنولوجيات متقدمة لتفتيش ورصد وتتبع مرور السفن أو الطائرات عبر مياهها الإقليمية أو فضاءها الجوي . وقالت أنها تشارك في التعاون مع البلدان المجاورة وتبادل المعلومات معها بصورة كثيفة بشأن المسائل الأمنية المهمة . وأشارت إلى أن قانون العقوبات الكويتي يفرض عقوبات صارمة نسبيا على من يشاركون في نشاط لاجرامي مثل تهريب المهاجرين غير الشرعيين أو يمسرونه . وصرحت بأنه قد سنت قوانين ولوائح جديدة بشأن الاقامة في الكويت . وتستخدم مبتكرات تكنولوجية لاكتشاف الوثائق المزورة والمزيفة ولمنع فقدان أو حذف أو إزالة البيانات الجوهرية ، ولمراقبة المعدات الفوتوغرافية ، ولاستخدام بصمات الأصابع على نطاق أوسع . وأشارت إلى أنه تبذل جهود خاصة لممارسة مزيد من الرقابة والحرص في عمليات اصدار وتنظيم وحفظ وثائق السفر والمواد المتعلقة بالسفر حفظاً أمينا ، ورفع مستوىوعي المواطنين واهتمامهم ومشاركتهم في هذه العملية .

٧ - أبلغت جمهورية كوريا عن قانونها الخاص بتنظيم الهجرة لسنة ١٩٩٢ . وقالت ان أحكام هذا القانون تسرى على تخل و مغادرة المواطنين وعلى تخل غير المواطنين و اقامتهم و تسجيلهم و ترحيلهم والتحقيق معهم و اعتقالهم فضلا عن تفتيش السفن و منع الوضع القانوني الخاص باللاجئ .

٨ - تعتبر سلوفاكيا نفسها دولة عبور بسبب عبور المهاجرين لحدودها بصورة غير مشروعة في طريقهم الى جهات مقصودة في دول أخرى في أوروبا . وقالت ان عمليات العبور هذه منظمة تنظيميا جيدا ويتقاضى عنها ثمن كبير عن كل فرد . وأشارت الى أن التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الأعوام الأخيرة في وسط وشرق أوروبا قد يسرت الهجرة المشروعة وغير المشروعة ، وأدت الى زيادة هائلة في تزوير وثائق السفر . وصرحت بأن الشرطة تقوم ، بقدر الامكان ، بترحيل المهاجرين غير الشرعيين بموجب قانون صادر في سنة ١٩٩٥ يسري على الأجانب في البلد ، وذلك بناء على موافقة من القائد العام لدائرة الشرطة المعنية .

٩ - أبلغت إسبانيا عن صدور لوائح جديدة بشأن الأجانب ، بموجب مرسوم ملكي صادر سنة ١٩٩٦ ، وعن أحكام في قانون العقوبات تسرى على الجرائم المنتهكة لحقوق العمال ، بما في ذلك تهريب العمال الأجانب .

١٠ - ثمة مسألة تحظى باهتمام بالغ من جانب المنظمة البحرية الدولية هي مسألة تعزيز سلامة الأرواح البشرية في البحر بمنع وقمع الممارسات غير المأمونة المتعلقة بتهريب الأجانب ، بما في ذلك مسألة الأشخاص المسافرين خلسة على متن السفن . وأشارت المنظمة الى أن الجمعية ولجنة التيسير قد ركزتا اهتمامهما في السنوات الأخيرة على هذه المسائل المتعلقة بالسلامة . وذكرت أن الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية قد أعرب ، في مذكرة صادرة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ، بشأن منع الأفعال غير المشروعة المرتكبة على متن السفن أو ضدها ، عن قلقه ازاء ما أبلغ عنه من حوادث تهريب أجانب على متن سفن ، أسفرت عن وفيات ، ودعا لجنة التيسير الى النظر في اتخاذ الاجراءات المناسبة لمنع تكرر هذه الحوادث . وفيما يتعلق بمسألة الأشخاص المسافرين خلسة على متن السفن أنشئ فريق مراسلة بموجب المبادئ التوجيهية التي اعتمتها لجنة التيسير في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن تحديد المسؤوليات للنجاح في حل قضايا الأشخاص المسافرين خلسة .

١١ - اضطلعت المنظمة الدولية للهجرة ، في سعيها لقمع الاتجار بالمهاجرين على المستوى العالمي ، ببحوث ونظمت حلقات دراسية دولية ، ووفرت التعاون التقني لتعزيز انشاء نظم فعالة متعلقة بالهجرة ، وقدمت المساعدة الى ضحايا هذا الاتجار . وهي ملتزمة برعاية حوار دولي وتعزيز هجرة منتظمة ومتسلمة بالانسانية . ونظمت بشأن موضوع الاتجار بالمهاجرين حلقة دراسية دولية في عام ١٩٩٤ ، وحلقة دراسية اقليمية لأمريكا الوسطى في عام ١٩٩٥ ، ومحفلة لآسيا في عام ١٩٩٦ ، بهدف وضع نهج حكومية منسقة بشأن التشريع والسياسة العامة . وما يثير قلقا بالغا مسألة الاتجار بالنساء لاستغلالهن جنسيا ، مع صلاته بالجريمة المنظمة ، وقد عولجت هذه المسألة في مؤتمر للاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٦ ، شاركت في تنظيمه المنظمة الدولية للهجرة . ونالت المنظمة بإجراء بحوث هادفة وتعاون تقني

هادف لبناء قدرات الحكومات على مكافحة هذه الجريمة المرتكبة عبر الحدود الوطنية ، وباحراز تقدم في اكتشاف الوثائق المزورة ، وبالنهوض بالاجراءات المتعلقة بالدخول والمنفادة ، بوصفها تدابير فعالة للغاية لقمع هذا النوع من الاجرام العابر للحدود . وقدمت مساعدة الى المهاجرين ضحايا هذا الاتجار على أساس النظر في كل حالة على حدة ، ومكتتهم من العودة الى أوطانهم بكلمة وسلامة . وأنشأت فرقه عاملة داخلية بشأن الاتجار بالمهاجرين ، باعتبارها وسيلة لتقديم التوجيه لأنشطة مكافحة هذا الاتجار في المناطق المختلفة ، وتتصدر نشرة اخبارية ربع سنوية معنونة "الاتجار بالمهاجرين" .

١٢ - وأدرجت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مسألة توظيف المهاجرين غير الشرعيين في برنامج عملها المتعلق بالهجرة . وعانت ، كخطوة أولى نحو اجراء تحليل أوسع نطاقاً للمشكلة ، اجتماعاً لفرقة عاملة معنية بالهجرة في حزيران/يونيو ١٩٩٥ ، نظرت خلاله في مذكرة من أمانة المنظمة بعنوان "تحليل مقارن لقوانين عدة بلدان أوروبية بشأن توظيف الأجانب بصورة غير مشروعة" . وسوف تنظم حلقة دراسية تقنية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ، بدعم من حكومة هولندا والاتحاد الأوروبي ، بشأن موضوع "منع ومكافحة توظيف الأجانب بصورة غير مشروعة في عدد مختار من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي : مدى فعالية السياسات والاجراءات المتخذة على الصعيد الوطني للتعاون على المستوى الدولي" .
